

اولاد يوسف بن ديب الحمد وعلى ودياب وصبيحه وفطوم وجفلة وشمسه وقره وثينه اولاد حازم بن دياب واحد بن شاهين الابراهيم وسليمان بن محمد ونعمود اولاد ديوب بن حسن وحدو بن خضر وابراهيم بن يونس الاحمد وديه بنت خضر بن علي الوروس وضالح وسليمان وحسنه اولاد يوسف بن خضر وعلي وابراهيم اولاد شاهر الدعاس ورزقان ويوسف اولاد احمد بن مصطفى اليوسف ويونس بن محمد ديب ويونس وحسن ويوسف اولاد احمد الياس من اهالي قرية الرينة قبل استقرضوا مبلغاً قدره اثنان وستون ألفاً وخمسة عشر ألفاً وقره ورفي بك بن فارس افا الطيفور وعارف بك بن ابراهيم افا الطيفور وتأيناً لهذا المبلغ قد اقرعوا لها فراغاً بالفاء جميع اثلاثة الاف واسمى والثلاثون دوغاً ونصف الدوغم اراضي سليخ بالقرية المذكورة المملوكة الحدود ونسب انقضت المدة وجري تسليمهم فلم يدفعوا دينهم فبناء عليه اعتباراً من تاريخه ادناه طرحت الدوغمات المذكورة بالمزاد العلني مدة خمسة واربعين ثم خمسة عشر يوماً مدة الاحالة الاولى فمن كان له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابور لواء حما والدلال الحاج محمد بطايع ولاحاطة العموم علماً بذلك صار اعلان الكنية

في ٢٤ اغسطس سنة ١٢٠٠
اعلان من دائرة طابور قضاء المسمية
انت احمد وجعفر ومحمد ومحمد اولاد

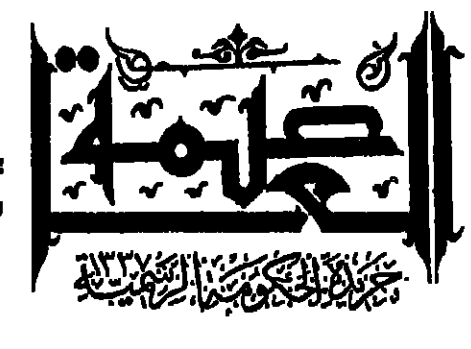
كريم الكرمان وسعد الدين ابن عبد الكريم الكرمان من قرية غياغب كانوا بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٢٢٤ استدانوا مبلغ اربعين الف قرش صاغ من امين افندي وتوفيق افندي العمري ولقاء ذلك قد اقرعوا فراغاً بالفاء مع الوكالة الدورية ماهو جار بصرفهم من الاراضي بالقرية المذكورة خمسة حصص من سبعة حصص البالغ مجموع ذلك ٢٣٥٠ دوغم ضمن اثني عشر موقع ارض وذلك بموجب سند مدينة بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٢٢٤

وبناء على مضي المدة وعدم تأدية الدين المار ذكره ووقوع وفاة احمد عن ولديه يحيى الدين وخيرو ووفاته محمود عن اخواله المذكورين عبدو ومحمد ومحمد جري اخبار المديونين المرقومين بواسطة هيئة الاختيارية اولاً وثانياً وصار اعلان ذلك مراراً في جريدة العاصمة بالمسدد ٢٩ و ٦٥ و ١١٤ و ١٢٠ و ١٤٤ تاريخ ٢٤ مايس سنة ١١٩٠ وفي ٩ تشرين اول سنة ١١٩٠ وفي ٥ نيسان سنة ١٢٠٠ وفي ١٥ تموز سنة ١٢٠٠ وفي ٥ اغسطس سنة ١٢٠٠ كما وان لدى طرح الحصص المذكورة بيمين الزايدة فقد تقرر مرادها وحجز اموالهم واملاكهم وادارتها بمعرفة الضم خمسة في المئة ثم تجري حالتها التقطعية من قانون الجزاء واستقامتهم من الحقوق المدنية احدى واربعون الف وخمسمائة قرشاً صحيحاً وبما ان قد فهم مؤخراً من الشهادة الواردة من هيئة اختيارية القرية المذكورة بان عبدو

ومحمد اولاد كريم وسعد الدين ابن عبد الكريم المرقومين مجهول محل اقامتهم فتوفياً للادة الثالثة من تعليمات مديرية الاملاك المرمونة قد اعطى لهم مهلة مدة شهر واحد لكي يقضوه بمحضروا او يحضروا من بنوب عنهم لاجل دفع المبلغ المذكور واذا لم يحضروا ولم يحضروا باقي الاشخاص المديونين المذكورين اجراء الاحالة التقطعية الى الطب الاخير وعليه صار اعلان الكيفية

بيع ١١٨ دوغاً
بقرية كازو
بما ان احمد بن علي السيد حسين المتوفي من اهالي قرية كازو التابعة لحما استدان من محمد القادر بن محمد العمر مبلغاً قدره الفاً وقرش وبعاه بهما بالفاء جميع المئة والثمانية عشر دوغاً اراضي سقي وسيل الكائنة بالقرية المذكورة المملوكة الحدود وقد انقضت المدة ورثة المديون لم يؤدوا دينهم لهذا وضعت الدوغمات المذكورة بالمزاد العلني ومضت مدة المزايدة خمسة واربعين يوماً والآن جرت حالتها الاولى بيد قدره ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش لمدة خمسة عشر يوماً وقبل الضم خمسة في المئة ثم تجري حالتها التقطعية فمن كان له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابور لواء حما والدلال الحاج محمد بطايع طرحت بمائة الحكومة المرمونة

العدد ١٦١ (الاجلة الثانية)
كل ما يتعلق بقرى الجريدة يراجع بشأنه دائرة الدواوين
يراجع عن اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتمليك والاملاك الرسمية خمسون قرشاً سوريا بصورة مطبوعة وقرشاً عن كل سطر من الاعلانات الاحلية والتجارية



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة
٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما لا قرش خارجها
لبن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق : الخميس ٢٤ محرم الحرام سنة ١٣٣٩
نصدر مرتين في الاسبوع
٧ تشرين الاول سنة ١٢٢٠

ايقاف تنفيذ قانون

صورة قرار مجلس الشورى المؤرخ في ٣ تشرين الاول سنة ١٢٠٠ ورقم ١١٤
تلي في الشعبة الاولى لمجلس الشورى
المذكورة الواردة من رئيس البعثة للدولة المنتدبة في دمشق والبالغة الى المجلس من قبل الوزارة المؤرخة ١٢٠٠/٩/٢ ورقم ٣٤٩ ملخصها :
انه بوشعر باعداد قرار بين بصورة قانونية كيفية دفع الديون المستحقة وفقاً لاحكام قانون تأجيل الديون (المؤرخ في ١٢٠٠) وذلك يطلب رئيس البعثة المشار اليه اصدار الامر بايقاف تنفيذ الاحكام القانونية القاضي بدفع الديون ذهباً او فضة وتأجيل حل السائل المشابهة لذلك النوع ريثما يصدر القانون الجديد

ولدى المذاكرة تبين ان فنون تأدية الديون المبحوث عنه كان وضع مؤقتاً بحسب ما اقتضته الحال في ذلك الوقت ولما كان رئيس البعثة للدولة المنتدبة يطلب الان تعطيل احكام القانون المذكور الى ان يصدر قانون جديد يتضمن كيفية تأدية الديون المستحقة وكان وزير المالية يوافق على طلب الرئيس المشار اليه فلهمذا تقرر بالاتفاق ايقاف تنفيذ احكام القانون المختص بتأدية الديون وبالمواد المعدلة من القانون المذكور الى ان يصدر القانون الجديد المنوه في مذكرة رئيس البعثة المشار اليه ورفع هذا القرار للهيئة العامة لاجل تصديقه وقد صدقته الهيئة العامة

مسألة الاعشار
قرئت تذكرة وزير المالية المؤرخة في ١٩ ايلول سنة ١٢٠٠ ورقم ٣٤٩ ملخصها :
المادة الخامسة والخمسين من نظام الاعشار لقضي بتجزيل ما يلحق بالمصنوعات من الحمار العظيم بسبب حرب او عصابة وما شاكلهما من الاسباب القاهرة من بدل الالتزام وتشترط بذلك صدور حكم من

الحاكم وبما انه ليس في المادة المذكورة صراحة بشأن القرى التي تقي اعشارها بصورة القطن او التي تتسدر على اهلهما بالكفالة المتسلسلة وكان يتعذر مراجعة كل فرد من اصحاب المصنوعات في مثل تلك القرى للحاكم فان الوزير المشار اليه يرى ان يراجع امثال هؤلاء مجالس الادارة التابعة لمسا لانيات مقدار الضم والحمار الا لاحق بهم على ان لا تنفذ القرارات التي تعطي مجالس الادارة في هذا الشأن ما لم تقرن بتصديق وزارة المالية
ولدى المذاكرة تبين ان العمل بما اقترحه وزارة المالية في هذا الصدد ينتج بآثاراً واسعة الاستعمال وذلك يؤدي في اكثر الاحيان لضياع حقوق الخزينة ولذلك تقرر تطبيق احكام المادة الخامسة والخمسين من نظام الاعشار بحق القرى التي تقي اعشارها على طريقة القطن او التي تقي على اهلهما بالكفالة المتسلسلة وذلك باعتبار كل فرد من الاهالي المقيمين في القرى المذكورة بمثابة الملتزم
في ١٢ - ١٣ محرم سنة ١٢٠٠
٢٥ - ٢٦ ايلول سنة ١٢٠٠

هذه احكامها

هدية ثمينة

ان حضرة الحبيب النسيب الامير
الامير السيد طاهر الجزائري قد اهدى الى
دار الكتب العربية محفظه الله ثلاثه كتب
الواحد مطبوع وهو كتاب تحفة الزائر في
ما أثر الامير عبد القادر واخسار الجزائر
والآخران مخطوطان على غاية من النفاضة
وهما كتابا [المواقف] و[ارشاد المسالك] الى
منافب الامام مالك مع تذكر الحفظ ونصرة
الايضا قلوب هذه الهدية الثمينة بكمال
الشكر والامتنان وزير المعارف
محمد كرد علي

اوقات الزيارة

ان اوقات الزيارة والمراجعة لرئاسة
الوزراء بعد انظر من الساعة الثالثة الى
الخامسة بعد الظهر كل يوم ماعدا الاثنين
والثلاث

توحيد صندوقين

جاء في كتاب وزير المالية الورخ
في ٣ تشرين الاول سنة ١٢٠٠ ورلم ٧٨١٨
انه بالنظر للتشكلات الاخيرة التي
قضت بتوحيد صندوقي الخزينة العامة
ومديرية مالية الشام وحصر معاملات
الصرف في الاخير منهما بنهي مراجعة
المديرية المرما فيها بشأن المبالغ التي يجب
صرفها باسم دائركم فيبلغ ذلك الجري على
متقاضيها وتلزمه كل صفحات الجرائد والسلام

عليكم في ٢١ محرم سنة ١٢٠٩ وفي ٤ تشرين
الاول سنة ١٢٠

وزير الداخلية

محمد عطا

مفادرة فصل الولايات المتحدة
مفادرة الحاضرة فصل الولايات
المتحدة الاميركية جورج بونغ بضعة شهر
باجازة سمحت لها حكومته وسيمد بروية
المصالح الاميركية مدة اغلاق هذه القنصلية
ايولها الى السيد رنده فصل اسبانيا اعتباراً
من بدء تشرين الاول سنة ١٩٢٠

تكذيب

نشرت الجرائد المحلية اخباراً عن
احداث بعض تميمات جديدة في وزارة
الدولية فان هذه الاخبار لا تصيبها من الصحة

تم طيل صحيفة

اثيرت جريدة سوريا الجديدة في
عدد المصاد يوم ٥/١٠ اخباراً حذفتها
الراقية فموقبت بتعطيلها ثلاثة ايام اعتباراً
من ٦ تشرين الاول سنة ١٢٠

رفع مدير الشرطة العام الى وزارة
الداخلية تذكرة قال فيها جاء في العدد
١٠٩٩ من جريدة البرق تحت عنوان (عرش
سوريا في ايدي البوليس) انه طراً متاع
رئيس البشة انت بعض رجال البوليس

بأنفاق الآراء وبعد سماع مقررات
وادعاءات المفوض العسكري حكماً على
عبد القادر سكر وشكري الطباع واحمد
قدي وخير الدين الزركلي وتوفيق مفرج
وخليل بكر غلظا ورياض الصالح وعمر
يهران وحسن رمضان وسليم عبد الرحمن
وعمر شاكر وعادل أرسلان وعثمان قاسم
وتوفيق البازجي وبهجه الشهابي ورفيق

التيبي ومحمد علي التميمي وحكم بمثل
الاحكام الآتية الذكر في ١٤ ايلول سنة
١٩٢٠ على علي زلفو السوردي المولد
والقطين بدمشق حيث ثبت ان المذكورين
استعملوا التساير المادية وقواهم العقلية
بمضادة اعداء الحكومة الفرنسية وتجهيز
مشاريعهم فيعلمهم هذا عدوا مجرمين
وستوجب المجازاة وفقاً للواد ٦٣ و٢٠٥
من القانون الحربي العسكري وقانون ١٤
نوفبر سنة ١٩١٨ فلهذه الاسباب وطبقاً
للواد المذكورة حكم عليهم بمقوبة الاعدام
وبمصادرة جميع املاكهم كافة وحكم عليهم
ايضاً وفقاً بمادتي ١٣٩ من قانون العقوبات
السكوية و(٩) من قانون ٢٢ يوليو
سنة ١٨١٧ بتفريمهم جميع مصاريف المحاكمة
على ان تحصل من اموالهم وتدفع الى خزينة
الحكومة الفرنسية رأساً

وان الحكم الحالي اصبح متختم الانفاذ
من يوم ١٩ ب سنة ١٢٠ ومن ١٤ ايلول
على الانخير ومصاريف المحاكمة تبلغ ٩٨ فرنك

جاءنا من قيادة الدرك العام ما يأتي :
ان تكرر حادثات الفجار القنابل في
البلدة يدل دلالة واضحة على انه لا يزال
لدى الاهلين قنابل يدوية مختلفة الجنس وانه
بالنظر لجهلهم صورة استعمالها تنفجر في اكثر
الاحيان بين ايديهم وتقتضي على حياة البعض
منهم ولهذا فلي كل من يوجد لديه شيء من
هذه القنابل او المواد المشتملة ان يسلمها حالاً
الى قيادة لواء الدرك واذا ظهر بعد الآن
عند احد قنابل او انفجرت لديه يعاقب
عقاباً صارماً في ١٠/٧/١٢

اسعار السحب على باريس

يوم ٤ تشرين الاول سنة ١٢٠

٥٢ ٣٠٠ ٥٢ ٣٠٠
٥٣ ٦٤ ٥٣ ٦٤
٢٠ ٨٢ ٦٦ ٢٠ ٨٢ ٦٦
٢٨ ٣٧ ٢٨ ٣٧

احكام استئناف الجزاء

بنتيجة المحاكمة الجزائية بمحاكمة الجنايات
في دمشق على مادة سرقة بتدقيقات من
مستودع الاسلحة العسكري في قضية
القيطرة المسندة الى المتهمين الفارين نعان
ابن الخناج قنشاوه وابراهيم بن الحاج قنشاوه
من اهالي القرية المذكورة وقواهم المرقومين
ظهر ان نعان المرقوم تجاسر على ارتكاب
الجرم الواقع مع رفيقه الموقوف شريف مزار
والآخر ابراهيم ايضاً تدخل في هذا الجرم

فرعيان قد حرض اخاه على ايقاع هذا الجرم
فاجتمت آراء هيئة المحاكمة في ٣ ذي القعدة
سنة ٣٣٨ و٢٨ تموز سنة ١٢٠ على تجريدها
بالجناية والحكم بوضع الاول نعان في الكورك
ثلاث سنوات توفيقاً للمادة ٢٢٠ من قانون
الجزاء ووضع الآخر ابراهيم بالكورك ايضاً
سنتين توفيقاً للمادة المذكورة بدلالة المادة ٤٥
من القانون المذكور وحجز امواله واملاكها
وادارتها بحرفة المحكمة واعلان الكيفية في
الجرائد المحلية ونشرهما بمصاريف المحاكمة
وطبقه فقد نظمت هذه الخلاصة للتبليغ
حسب الاصول في ٨ محرم سنة ١٢٠٩ و٢١
ايلول سنة ١٢٠

بنتيجة المحاكمة الجزائية بدعوى قتل
سيد بن محمد القيس من اهالي وسكان قرية
الرحية التابعة لقضاء جبرود رتباً بالرصاص
المسند الى المتهم الفار شريدي بن الشريدي
من اهالي وسكان القرية المذكورة الذي لم
يثبت وجوده في المدة الممنوحة له بالقرار الذي
تبليغ واعان بموجب المادة ٣٧١ من قانون
اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة
الاثام الصادرة بحق من حاكم منفرد القضاء
المذكور قد ثبت وتحقق ان المتهم شريدي
المرقوم قتل المقتول المرقوم وانت حركته
مطابقة للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء توفيقاً
للمادة المذكورة حكم عليه بوضعه بالكورك
مدة خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ
دخوله السجن وحجز امواله واملاكها وادارتها